

Distr.: General
3 February 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة

٢٤ نيسان/أبريل ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠

تحقيق التكامل في تخطيط وإدارة موارد الأرض

تقرير الأمين العام

إضافة

مكافحة التصحر والجفاف*

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١ مقدمة - أولا
٣	٨-٤ تحسين المعرفة والفهم والتقييم بشأن موارد الأرض، والاستغلال الحالي للأرض، وتدهور الأراضي - ثانيا
٥	٢٥-٩ التطورات والاتجاهات في التخطيط والإدارة المتكاملين للموارد في الأراضي الجافة - ثالثا
٥	١٢-٩ أوجه التقدم في طرق الأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية لإدارة استخدام الأرض في مناطق الأراضي الجافة - ألف

* أعد هذا التقرير في إطار التنسيق المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وفقا للترتيبات التي وافقت عليها لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات. وتنعكس فيه عمليات التشاور وتبادل المعلومات على نطاق واسع بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات المهتمة بالأمر والمنظمات غير الحكومية وطائفة من المؤسسات الأخرى والأفراد.

الصفحة	الفقرات	
٨	٢١-١٣	باء - تعزيز تقنيات وممارسات الإدارة المستدامة لموارد الأرض
١٤	٢٥-٢٢	جيم - السياسات والعمليات التخطيطية الشاملة والمتكاملة
١٦	٣٥-٢٦	رابعاً - التحديات والأولويات فيما يتعلق بالإدارة الشاملة والمستدامة لموارد الأرض ...
١٦	٢٧-٢٦	ألف - وضع إطار شامل
١٧	٣٤-٢٨	باء - التركيز على "المواقع المثيرة للمشاكل" فيما يتعلق بتدهور الأراضي والمجالات المشتركة فيما بين استخدامات الأرض
١٩	٣٥	جيم - مواجهة تحديات زيادة الضغط والطلبات التنافسة على موارد الأرض ..

أولا - مقدمة

١ - يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، المتعلق بمكافحة التصحر والجفاف، في سياق التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأرض. وهو يستعرض أيضا الآثار المترتبة على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا بالنسبة للتخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأرض في البلدان المتضررة. وهو يقدم، إلى لجنة التنمية المستدامة كإضافة لتقرير الأمين العام عن تحقيق التكامل في تخطيط وإدارة موارد الأرض.

٢ - ولم ينفك الجفاف والتصحر يشكلا ن قضيتين هامتين إلى أقصى حد بالنسبة لاستدامة استغلال الأرض ولهما آثار اقتصادية واجتماعية وبتسببان في تدهور البيئة. إن المشاكل عالمية النطاق إذ يتأثر بها ما يربو على ١٠٠ بلد، لكنها جلية بصورة خاصة في أفقر مناطق البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا^(١). ويتأثر بالتصحر حاليا ما لا يقل عن ربع مجموع أراضي العالم، أي ٣,٦ بليون هكتار. وتشير التقديرات الحديثة إلى أن زهاء ١,٦ بليون شخص يعيشون في بلدان قاحلة أو شبه قاحلة وأن قرابة النصف من فقراء العالم يعيشون في مناطق الأراضي الجافة ذات التربة الهشة ومعدل هطول الأمطار غير المستقر^(٢).

٣ - ويركز هذا التقرير على الاتجاهات والتطورات الرئيسية في بلوغ أهداف الاتفاقية وتحقيق الإدارة المستدامة فيما يتعلق بالأراضي الجافة. وقد تم تقديم معلومات أكثر تفصيلا عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة (ريسييف، البرازيل، ١٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩) وهي معلومات متاحة على موقع الاتفاقية على الشبكة العالمية (www.unccd.de/). وسيطرق التقرير بصورة خاصة المسائل التالية:

(أ) تحسين المعرفة والفهم والتقييم بشأن موارد الأرض، والاستغلال الحالي للأرض، وتدهور الأراضي؛

(ب) التطورات والاتجاهات في التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأرض في مناطق الأراضي الجافة؛

(ج) التحديات والأولويات الناشئة في إدارة موارد الأرض بصورة مستدامة.

ثانيا - تحسين المعرفة والفهم والتقييم بشأن موارد الأرض، والاستغلال الحالي للأرض، وتدهور الأراضي

٤ - يُعتبر فهم السمات الطبيعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للبيئات المحلية والوطنية، ولا سيما دينامياتها وتفاعلاتها، أحد المبادئ الأساسية إلى أقصى حد للاتفاقية. ويعتبر تحسين

قاعدة المعرفة، على نطاق واسع، خطوة أولى ضرورية لطرق المشاكل ذات الصلة وإعداد الاستجابات المناسبة. ويجري حاليا على نطاق عالمي تنفيذ العديد من أنشطة البحث وجمع البيانات لتحسين فهم حالة الموارد الطبيعية في مناطق الأراضي الجافة. ويمكن ذكر الأمثلة التالية:

(أ) تقوم حاليا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بوضع جرد للمخزون من المياه في أفريقيا وبرسم الخرائط للقارة في إطار نظام المعلومات العالمي، مستخدمة في ذلك الوحدات المساحية لأحواض الأنهار ومستجمعات المياه؛

(ب) أجريت دراسات استقصائية لموارد المياه وتدهور الأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بور كينا فاصو، مثلا) وأمريكا اللاتينية (البرازيل، مثلا) وستوفر أساسا هاما للتخطيط ولاستراتيجيات تنفيذ الاتفاقية؛

(ج) يضطلع حاليا بعمليات جرد وتحليل لغطاء الأرض واستخدامات الأرض في مناطق عديدة (على سبيل المثال، التغير العالمي وأراضي مراعي الكفاف في الجنوب الأفريقي) كجزء من مبادرة تغير استخدامات الأرض والغطاء الأرضي⁽³⁾؛

(د) من المخطط إجراء عمليات جرد للتنوع البيولوجي في مناطق الأراضي الجافة كبرنامج تعاوني بين أمانتي اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر⁽⁴⁾.

٥ - وقد تم توسيع قاعدة المعرفة في مجال قضايا قطاعية ذات صلة بالتصحر والجفاف على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. وسمح التوسيع العالمي لمدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والأدوات الداعمة لصنع القرار (نظام المعلومات العالمي، والاستشعار من بُعد، والإنترنت، مثلا) بتسهيل وضع نظم عملية لجمع ومعالجة ونشر البيانات عن مختلف القضايا. ولم ينفك أيضا بذل جهد متنام متواصلا لوضع نظم متكاملة للمعلومات بشأن التصحر تسمح بما يلي:

(أ) معالجة وتحليل البيانات والمعلومات على نحو أكثر تكاملا ودينامية؛

(ب) ربط وتجميع مختلف البيانات في إطار متناسق ومرن بحيث تُحسن الحوار على أساس شامل للقطاعات (من قبيل مختلف الشبكات الوطنية والإقليمية، والشبكات المواضيعية المعنية بالتصحر التي أقامتها، مثلا، أمريكا اللاتينية، وجمهورية إيران الإسلامية، وإيطاليا، والصين، والهند)؛

(ج) إدماج البيانات المحلية في نظم وشبكات عالمية للمعلومات، من قبيل "الرصد العام العالمي لنهج وتكنولوجيات الحفظ"⁽⁵⁾. وتقوم حاليا بتحسين هذه القاعدة العالمية للبيانات

طائفة من الشركاء في كافة أنحاء العالم توفر بيانات وتقييمات عن نُهج وتكنولوجيات الحفظ المحلية.

٦ - وتم إحراز تقدم في تحسين تقييم التفاعلات بين الجوانب الفيزيائية والإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالسياسات لعملية التصحر. وبصورة خاصة، لم ينفك طرق الروابط بين تدهور الأراضي، والغطاء النباتي، وترسبات الكربون، والتنوع البيولوجي، والجفاف، يجري على مستويات متنوعة^(٦) وقد تبين أن ذلك يتيح أساساً جيداً لتحسين أوجه التآزر بين الصكوك القانونية وصكوك السياسات المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية رامسار المتعلقة بالأراضي الرطبة، وبيان المبادئ الخاصة بالغابات في جدول أعمال القرن ٢١، من أجل تحقيق التآزر الأمثل بصورة أحسن على الصعيدين الوطني والمحلي.

٧ - إن نشر البيانات والمعلومات والمعرفة والتكنولوجيات التي ثبتت جدواها قد تعزز بزيادة استخدام الشبكات المقامة على الإنترنت واستعمال الأقراص المدججة. وعلى سبيل المثال، أنتجت الفاو قرصاً مدججاً عن التصحر تضمن تجميعاً للبيانات البيولوجرافية ذات الصلة، وعممته. وأنشأ عدد كبير من المنظمات المعنية عدداً متزايداً من المواقع على الشبكة العالمية وقواعد البيانات المتاحة على الإنترنت حول هذا الموضوع. وبواسطة الوصلات وآليات غرفة المقاصة (الفاو/إيطاليا، مثلاً)^(٧) تيسر الوصول إلى هذه المعلومات الوفيرة. ويجري حالياً وضع جرد لاستراتيجيات التأهب للجفاف بدعم من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة التصحر والجفاف ووكالة الولايات المتحدة للمساعدة الدولية. ويقوم المركز العالمي للمعلومات الزراعية التي أنشأته الفاو بتوفير بيانات وإحصاءات على الإنترنت متعلقة بالزراعة واستخدام الأراضي. وذلك من خلال شراكة تعاونية مع المؤسسات التي أودعت لديها البيانات في البلدان المعنية.

٨ - واستجابة لطلب تقدم به مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر في دورته الأولى، قام اتحاد متألف من ١٥ وكالة ومنظمة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ويتولى تنسيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بإنشاء قاعدة بيانات آنية تفاعلية على الشبكة العالمية بشأن الشبكات والمؤسسات والوكالات والهيئات ذات الصلة لتنفيذ الاتفاقية، وذلك للجنة العلم والتكنولوجيا التابعة لأمانة الاتفاقية. وستتضمن قاعدة البيانات وصلات إحالة إلى برامج العمل الوطنية ومصادر المعرفة التقليدية بشأن مكافحة التصحر. إن فلسفة نظم المعلومات عن الأرض والبيئة، والنهج المتوخى لمعالجة تلك النظم يؤديان حالياً إلى هيكل ونظام تشغيل لا مركزيين تُنشأ في إطارهما وحدات تنسيق وطنية ودولية لها مهمة إقامة

صلات بين الأطراف التي أودعت البيانات لديها، وتحقيق تكامل البيانات ذات الطبيعة والأشكال المختلفة، وتيسير وصول المستخدمين وصانعي القرار إلى المعلومات

ثالثاً - التطورات والاتجاهات في التخطيط والإدارة المتكاملين للموارد في الأراضي الجافة

ألف - أوجه التقدم في طرق الأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية لإدارة استخدام الأرض في مناطق الأراضي الجافة

٩ - لم تنفك مؤسسات البحث والمنظمات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية تطرق نُظُم الزراعات التقليدية والديناميات الاجتماعية الاقتصادية لمجتمعات الشعوب الأصلية، بصورة متزايدة، بوصفها عنصراً أساسياً من عناصر الاستدامة. وعلى سبيل المثال، يقوم حالياً المركز الدولي للبحوث الزراعية، وهو مركز تابع للفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية، يوجد مقره في الجمهورية العربية السورية، من خلال دراسات الحالات الفردية، بدراسة العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي تحدد الكيفية التي تصل بها الجماعات المستخدمة للموارد إلى تلك الموارد وتديرها بها (مثلاً، حقوق الملكية وإدارة ممتلكات المشاع)، مع التشديد بوجه خاص على الضغوط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يقع مجال تأثيرها حدود المزارع، وعلى تقدير التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لتدهور الأراضي. وقد كان للبحث التطبيقي دور فاعل في تحديد المؤشرات لوضع نماذج سيناريوهات إدارة الأراضي. وتعزز بصورة خاصة دور وتأثير المعرفة المحلية بشأن إدارة الأراضي بفضل ترويج نهج لا مركزي وإشراكي وقد أكدت اللجنة المعنية بالعلم والتكنولوجيا، من جديد، اعتبار هذا الدور مسألة ذات أولوية قصوى، وذلك في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩).

١٠ - ويتيح إعداد خطط العمل الوطنية والإقليمية المتصلة بالاتفاقية، في بلدان عديدة، فرصة لتطبيق مفهوم النهج الإشراكي في أطوار التخطيط المبكرة. ويحقق النهج الإشراكي التكامل بين المناظير التقنية لمستخدمي الأرض واهتماماتهم الاجتماعية الاقتصادية، مثل الأمن الغذائي، وتخفيف وطأة الفقر، وفرص الحصول على الدخل، والقيم الاجتماعية. وفي معظم البلدان. تُسهل عملية إعداد خطة العمل الوطنية انطلاقاً من استشارة موسعة النطاق على الأصعدة الوطني ودون الوطني والمحلي. وتسهل مشاركة أصحاب المصلحة عمليات التقييم، وتحديد الأولويات، وإسناد المسؤوليات، وإضفاء الطابع المؤسسي على المناهج الموضوعية للحوار والتفاوض. وأفاد مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة التصحر

والجفاف بأن ٣٠ لجنة من لجان المقاطعات و ١٠ لجان إقليمية قد أنشئت في بور كينا فاصو لتسهيل التشاور على الصعيد المحلي. وفي السنغال، تم العمل بنجاح على إشراك أعضاء المجتمع المحلي، بمن فيهم القادة الدينيون، في إعداد خطة العمل الوطنية. وفي الرأس الأخضر وبوتسوانا، سيطرت على عملية التشاور مطالبة باللامركزية صدرت عن العناصر الفاعلة المحلية، وأسهمت تلك العملية في تنمية القدرات المحلية على التخطيط. وتشارك إريتريا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وسوازيلند والسودان وكينيا وليسوتو وملاوي، حاليا، في برنامج رائد لدعم المبادرات المحلية يرمي إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى الموارد في شكل منح صغيرة لطرق أولوياتها ومساعدة الجماعات المحلية على تحمل المسؤولية عن برمجة ورصد الموارد.

١١ - وعلى نحو ما تم تقديره حتى الآن، يعيش زهاء النصف من مجموع فقراء العالم في مناطق الأراضي الجافة. غير أن تلك الأراضي يمكن أن تُعتبر مناطق ذات قدرة كامنة على الإنتاج الزراعي المكثف لو تسنت تعبئة الموارد المائية. ويقوم حاليا البرنامج الخاص للأمن الغذائي، وهو أحد برامج الفاو ذات الأولوية منذ مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعقود في ١٩٩٦، بتشجيع عدد من الأنشطة الاستراتيجية ذات الصلة المباشرة بالاتفاقية، من قبيل مراقبة المياه وفعالية استخدام المياه، وتنويع الزراعات، والممارسات الزراعية المستدامة. ولجعل استثمار المزارعين وغيرهم من مستخدمي الأراضي في أرضهم خيارا مجديا لهم، تجري إتاحة سياسات وتدابير مرافقة داعمة. وتشمل تلك السياسات والتدابير الهياكل الأساسية، والتخزين بعد جني المحاصيل، ومرافق للمعالجة والتوزيع قادرة على ضمان إنتاج وإمدادات الأغذية، فضلا عن العمالة، والوصول إلى الأسواق، وتحقيق الدخل. وبالإضافة إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي الوطني، يشجع السعي إلى تحقيق التكامل والتآزر الإقليميين بغية استنباط طرق أكثر فعالية لتعبئة الموارد المحلية وجلب استثمارات القطاع الخاص، داخل مناطق الأراضي الجافة وخارجها.

١٢ - وكثيرا ما تم تقدير الروابط الثقافية والاجتماعية بين السكان والمحيط الطبيعي (الوحدة المساحية) تقديرا ناقصا. كذلك، كثيرا ما اعتبر تنقل جماعات الرعاة سببا رئيسيا لتدهور أراضي المراعي الهامشية ولم يتم تشجيعه. بل وقد تم حظره في بعض المناطق. وعلى سبيل المثال، يمثل التنقل الموسمي للماشية في شمال أفريقيا، وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط، ممارسة تقليدية تنظم الضغط الممارس على أراضي المراعي تبعا لتغيرات المناخ والنمو الموسمي، وتسمح بالمبادلات والتجارة بين مناطق ذات ظروف زراعية مناخية مختلفة، وتعزز التكامل الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن أن يسمح إنشاء مجموعات مستعملي الموارد، على النحو

المبين في دراسة الحالة الإفرادية الموصوفة في المربع ١، بزيادة الوعي باستخدام الموارد المستدام.

المربع ١

”التسييج الاجتماعي“ في إعادة تأهيل أراضي المراعي في باكستان*

تغطي أراضي المراعي ٩٣ في المائة من مقاطعة بلوشستان، وتمتلك الجماعات المحلية ٩٠ في المائة من الأرض. وتدهور أراضي المراعي شديد، خاصة بالقرب من القرى والسبب الرئيسي لذلك هو الرعي المفرط. وقد تطور الرعي الترحالي في هذه الظروف القاحلة عبر قرون.

ومن خلال تقييم ريفي إشراكي، يوَعَى القرويون بحقيقة أنه يمكن التغلب على مشاكل التدهور بإعادة غرس مزيج من النباتات وحماية بعض المناطق لمدة ثلاث سنوات على الأقل. وقد كان إنشاء رابطات القرى في المنطقة المستهدفة مفيداً في إعداد ”خطط استغلال القرى للمرتفعات“ وتحقيق قبولها. وحددت تلك الرابطات المناطق التي يجب حمايتها وتدابير الإنفاذ التي يتعين اعتمادها، فضلاً عن الجدول الزمني للتناوب. وشكّل نهج يسمّى ”التسييج الاجتماعي“ عاملاً أساسياً لكفالة احترام القواعد المتفق عليها في أثناء مرحلة البدء. وشكلت الآثار الجلبية لتنشيط الكتلة الاحيائية، وقرس الأصناف النباتية المحلية ذات الوظائف المتعددة والمحبذة على الصعيد المحلي، وفعالية التقنيات البسيطة وذات التكلفة المنخفضة لتجميع المياه عوامل كانت كلها أساسية.

* منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (إيطاليا، ١٩٩٧)؛ ”إعادة تأهيل أراضي المراعي في بلوشستان: تجربة وادي كاناك“.

باء - تعزيز تقنيات وممارسات الإدارة المستدامة لموارد الأرض

١٣ - تُكتسب حالياً خبرة متزايدة من خلال مشاريع إدارة الموارد على أساس المجتمعات المحلية (بالفرنسية: Gestion des terroirs)، على النحو المبين في المربع ٢. وتمثل إدارة موارد المشاعات، مثل الغابات، والمياه، وأراضي المراعي، مسألة أساسية بالنسبة لتعزيز التماسك الاجتماعي وتجنب أوجه التضارب بين المصالح. وقد استخدمت نهج عديدة، منها مثلاً إضفاء الطابع القانوني على الحيازة واستخدامات الموارد عن طريق الاعتراف رسمياً بملكية المشاعات وحقوق استخدام الأرض، وفقاً لما يسمح به التشريع الوطني في هذا الصدد؛ والوعي البيئي؛ وإقامة شراكات فيما بين الجماعات المحلية ومؤسسات الحفظ؛ وتوفير حوافز على الأخذ بممارسات الإدارة المستدامة للموارد المشتركة.

المربع ٢

”*Gestion des terroirs*“ (إدارة بيئات الأعراش) في أراضي السهل الأفريقي الجافة: تسليط الضوء من وجهة النظر الاجتماعية على استخدام أراضي الجماعات المحلية*

لم ينفك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والفاو ينفذان مشاريع إدارة الموارد على نطاق الجماعات المحلية في النيجر وموريتانيا ومالي وغيرها من بلدان غرب أفريقيا.

ومن خلال تعبئة قادة الجماعات المحلية وممثلي المجموعات المختلفة، اكتسبت المشاريع دراية بالأبعاد الاجتماعية المساحية للبيئة فأنشأت بذلك منهاجا للحوار تتولى في إطاره الجماعة المحلية بنفسها مناقشة وتخطيط وإقرار استخدامات موارد الأرض وآليات إدارتها. ويتمثل طور أساسي من أطوار التفاوض في الانتقال من وضع استراتيجية مستدامة طويلة الأجل إلى إعداد خطة قصيرة الأجل تطرق الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية الفورية.

* انظر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ”Eco-Development“، مجموعة وثائق السياسات، ١٩٧٧.

١٤ - ينصب التشديد حاليا على المعرفة والممارسات الجيدة التقليدية حيثما تبين أنها تعزز حفظ الموارد وتدعم التماسك الاجتماعي الاقتصادي. ولم ينفك هذا المبدأ يمثل القوة الدافعة التي تكمن وراء إنشاء نظم للمعلومات ولدعم صنع القرارات، من قبيل ”الرصد العام العالمي لنهيج وتكنولوجيات الحفظ“، ومبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الأعمال الناجحة في مكافحة تدهور الأراضي/التصحّر. ويطبق هذا النهج أيضا في مشاريع مثل البرنامج المشترك بين جامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومرفق البيئة العالمي، المعنون ”الناس وإدارة الأراضي، والتغير البيئي“ والذي تُجرى في إطاره حاليا عمليات جرد وإثبات عملي مشتركة بين المزارعين والباحثين بشأن ممارسات الإدارة المحلية في المناطق الحرجة من منظور المزارعين. ويحفز هذا البرنامج أصحاب المصلحة المحليين على إقامة علاقات سليمة مع العاملين في مجالي الإرشاد والبحث وصانعي القرار والمخططين. وثمة وعي متنام بأن نظم الزراعات التقليدية لا يمكن أن تُفصل عن أدوار المجموعات المختلفة (وهي مثلا مجموعات المرأة والمسنين والقادة الدينيين والسياسيون) في نظام صنع القرارات المحلي. ويجري ربط المسؤوليات بالتمكين. وقد أظهرت دراسات الحالات الفردية أن العمل في وحدات أرضية تتطابق فيها حدود المناطق الزراعية الإيكولوجية (أي مستجمعات المياه) مع حدود المناطق الإدارية أو مناطق الجماعات المحلية يسهل إدراك العلاقات المتينة بين موارد الأراضي واستخدامات الأرض، أو يسهل إقامة تلك العلاقات.

١٥ - ويظهر من تجارب مشاريع الفاو أن الممارسات التقليدية الجيدة تحصل على الدعم حين يدرك المزارعون وجود هذه المشكلة^(٨). ولا يمكن تحسين الوعي البيئي والمهارات الإدارية إلا إذا تم بلوغ مستوى معين من القدرة التنظيمية وإذا تمت أولاً وفي حدود معقولة تلبية الاحتياجات الأولية (الأمن الغذائي، وتأمين حيازة الأرض، والدخل، وإمدادات المياه، والتعليم، وخدمات المواصلات، وما إلى ذلك). إن هذه البيئة التمكينية شرط مسبق لتمكين المزارعين (وأصحاب المصلحة عموماً) من أداء دور فاعل في عملية التخطيط وصنع القرار. ويتضمن المربع ٣ مثالا للتجديد المؤسسي الذي يبدو أنه سهل عمليات التنمية والممارسات الزراعية الأكثر فعالية.

المربع ٣

نهج رعاية الأرض

يتمثل جوهر نموذج "رعاية الأرض"، الذي وُضع في استراليا، في إقامة شراكة بين مجموعات منتمة فعلاً للجماعات المحلية وأجهزة الحكم المحلي. وفيما يلي العناصر الأساسية للنهج:

(أ) مجموعة مرنة من التكنولوجيات التي ثبتت نجاعتها يستخدمها صغار المزارعين في الحراثة الزراعية ولأغراض الحفظ؛

(ب) تعريف المزارعين بهذه التكنولوجيات عن طريق المراقبة والاختبار في المزرعة؛

(ج) إنشاء منظمة للمزارعين تتولى على نطاق واسع نشر المعرفة الناجحة بشأن التكنولوجيات داخل المنطقة البلدية؛

(د) تقديم الدعم المالي من أجهزة الحكم المحلي (البلدية والقرية) لتعزيز استدامة الحركة.

ويقوم حالياً المركز الدولي لبحوث الحراثة الزراعية، وهو مركز تابع للفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية، يوجد مقره في نيروبي، باختبار تجربة رعاية الأرض في إندونيسيا وتايلند والفلبين، وذلك بتنمية قاعدة المعرفة للعمل على مستوى الحقل والجماعة المحلية ومستجمع المياه، مستخدماً في ذلك ممارسات عملية للحفظ، وإدارة المزارع، والحراثة الزراعية (مع التركيز على الابتكارات التقنية الواعدة بزيادة استدامة النظم الزراعية للمرتفعات في المزارع)؛ وتجارب المنظمات التي يديرها المزارعون لتسوية مشاكل الزراعة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية؛ وعمليات نقل إدارة الموارد الطبيعية من أجهزة الحكم الوطني إلى أجهزة الحكم المحلي، ويجري الاضطلاع بكل ما سبق على أساس بحث ميداني في مناطق المستجمعات الأساسية للمياه.

إن الخبرات المكتسبة في اتباع نهج رعاية الأرض، على نطاق واسع، في استراليا (حيث أصبح الآن يشتمل على زهاء ٦٠٠ ٤ من المجموعات القاعدية للجماعات المحلية والأجهزة المؤسسية الداعمة) وفي بلدان أخرى تشير إلى أن هذا النهج، بوصفه تجديدا مؤسسيا من أجل الزراعات التي تتوخى الحفظ في المناطق المدارية، يمكن أن يوفر طريقة لتقاسم المعلومات التقنية بمزيد من الفعالية، وتوسيع نطاق الأخذ بممارسات جديدة، وتعزيز البحث والنهوض بمستوى عمليات تخطيط المزارع ومستجمعات المياه. وتوفر الزراعات التي تتوخى الحفظ أساسا سليما يمكن للمزارعين أن يستندوا إليه لتنظيم الرابطة الخاصة بهم وللبحث عن طرق عملية للتغلب على مشاكلهم. وقد تعزز ترويج هذه التكنولوجيات، إلى حد بعيد، بتطور المجموعات المحلية لرعاية الأرض.

١٦ - إن الاستعاضة عن الممارسات الضارة بحلول ابتكارية قادرة على تجاوز الصعوبات الناجمة عن الخصوصية الاجتماعية والإيكولوجية المحلية، ويمكن اعتمادها بسهولة، وقادرة على الاستدامة ذاتيا، هي السبب الكامن وراء تطوير وترويج تقنيات إدارة الأراضي التي يتضمنها مفهوم الزراعات التي تتوخى الحفظ. وهدف هذه الزراعات هو ترويج نظم الإنتاج القادرة على تحقيق عوامل استقرار الإنتاج، والنجاعة الاقتصادية، والحفظ الفعال، والاستخدام الأمثل للمياه، والتنوع الزراعي الأحيائي. وهي تقوم على أساس الأخذ بممارسات الاستخدام للأرض من جانب المزارعين وأعضاء الجماعات المحلية الريفية وقدرتهم على التخفيف من أثر عوامل تدهور الأراضي. وتنطوي الزراعات التي تتوخى الحفظ على تطبيقات مختلفة تتعلق بمواقع محددة ولا يمكنها بالتالي أن تكون مجموعة موحدة من الأدوات التكنولوجية. وهي أسلوب منهجي يرمي إلى استنباط حلول يقوم فيها المزارعون بالدور الأساسي لتسوية مشاكل محددة، وإلى تعزيز قدرة نظم إدارة المزارع على التحمل وتحقيق أفضل التفاعلات والتآزر بين موارد الأرض مثل التربة، والمتعضيات الدقيقة، والمياه، والتنوع الزراعي الأحيائي، وتناوب المحاصيل.

١٧ - إن نواتج الزراعات التي تتوخى الحفظ والدروس المستفادة من تطبيقها تنطوي على فائدة كامنة كبيرة، وهي تؤثر في مواقف واضعي السياسات وتشدد على هدف الاستدامة في الزراعة. ورغم أن الأمثلة عن نجاح الزراعات التي تتوخى الحفظ في النظم الزراعية الكثيفة الإنتاج والممكنة قد تم تدوينها بصورة جيدة في بعض البلدان، مثل البرازيل واستراليا، فإن التطبيقات في النظم التي تكون مدخلاها في مستوى أدنى في ظروف مناطق الأراضي الجافة ما زالت محدودة في عدة بلدان. بيد أن الممارسات التقليدية والنتائج الأولية للزراعات التي

تتوخى الحفظ قد تم تقييمها وترويجها في إطار برامج من قبيل ”الرصد العام العالمي لُنْهَج وتكنولوجيا الحفظ“. وقد تواصل تطوير تلك المبادرة، التي استهلها اتحاد مؤسسات دولية في عام ١٩٩٢، بواسطة دراسات حالات إفرادية ناجحة، إضافية، وهي متاحة الآن على قرص مدمج وستصبح قريباً متاحة على شبكة الإنترنت.

١٨ - ويشكل الدعم من القطاع الخاص بالتكنولوجيا والخدمات، وهيئة بيئة تمكينية في مجال السياسات، والتعريف بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يجنيها المزارعون، مسائل هامة بالنسبة لترويج الممارسات المستدامة. وفي وقت أكثر حداثة، وضعت برامج للزراعات التي تتوخى الحفظ وأجريت اختبارات لها في مزارع صغيرة مع اتخاذ الجماعة المحلية أو مستجمع المياه كوحدة مرجعية. وينبغي أن تُمنح المكانة الأولى في جدول الأعمال للدعم المطرد للأنشطة الميدانية، ونشر النتائج، وإدماج النُهج في الرسائل التي يُجرى إبلاغها من خلال التدريب والإرشاد. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين النظر على النحو الواجب في القوى الدافعة الكامنة وراء تنمية الزراعات التي تتوخى الحفظ؛ وتشمل هذه القوى السياسات الاقتصادية (الإعانات المالية والحوافز، وتوفير المدخلات، والأسعار)، وخدمات التدريب والإرشاد، ونظم حيازة الأرض.

١٩ - إن بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي يعتبر على نطاق واسع شرطاً أساسياً لتعزيز توخي نهج متكامل لتخطيط الأراضي وإدارتها. ولتحويل النهج الاشتراكي إلى تمكين فعلي للعناصر الفاعلة المحلية وتحقيق تعويل تلك العناصر على الذات، جرى التشديد بصورة خاصة على تدريب المديرين، وأصحاب المهن، والشركاء المحليين، على تخطيط وإدارة برامج من قبيل خطط العمل الوطنية والتأهب للجفاف. وتتمثل الأهداف في تحقيق لا مركزية المهارات، ومواءمة الاستراتيجيات الوطنية والمحلية، وكفالة توافق الأنشطة المخططة مع الظروف المحلية. ومن جهة أخرى، فإن ترويج الممارسات الجيدة والحلول الابتكارية واعتمادها في الميدان يتطلبان إشراك المزارعين وأصحاب المهن بصورة تامة فضلاً عن الأشخاص العاملين في ميداني البحث والإرشاد. وقد وضعت عدة نهج تدريبية وطُبقت على مستويات مختلفة. وتعمل حالياً ”مدارس المزارعين الميدانية“ (في كوبا، مثلاً) على تشجيع قيام تعاون أفضل بين المزارعين والباحثين، ومن خلال ذلك التآزر على تنظيم مشاريع الإثبات العملي في الموقع القادرة على الدوام. وتنهض برامج ”من المزارع إلى المزارع“ بدور المزارعين في مجال الإرشاد، ويُستعان في ذلك بالممارسات الناجحة التي أدى المزارعون الدور الرئيسي فيها. ويشدد النهج المسمى ”مزارعون مبتكرون“ على قدرة المزارعين على تكييف نظمهم الزراعية مع التقنيات الابتكارية ومع المتطلبات المتغيرة، ودور المزارع بوصفه حفازا

في نقل التكنولوجيا المناسبة. والاختلاف بين هاته المنهجيات يتعلق بالتسمية وليس بالنهج المتوخى. وقد حققت جميعا نتائج إيجابية من حيث:

- (أ) تحقيق تكامل المعرفة المحلية والتكنولوجيا الابتكارية؛
- (ب) اعتماد أو تحسين ممارسات المزارعين المستدامة في استخدام الأراضي؛
- (ج) تحسين العلاقات والتعاون بين دوائر البحث ومستخدمي الأراضي وخدمات الإرشاد؛
- (د) فعالية التكاليف وتقليل التعويل على المعرفة والمدخلات الخارجية.

٢٠ - إن محدودية المياه، كميا ونوعيا في نفس الوقت، مسألة متصلة جوهريا بالأراضي الجافة. وبالرغم من المخاطر التي ينطوي عليها الأمر، يعول معظم مجتمعات مناطق الأراضي الجافة تعويلا شديدا على الزراعة. وتهدف استراتيجيات التخفيف من حدة آثار الجفاف ومنع حدوثه إلى مساعدة السكان على "تعلم العيش رغم حدوث الجفاف"^(٩). وتسهم مباشرة المشاريع القائمة على أساس لا مركزي للتأهب للجفاف والتخفيف من حدة آثاره في زيادة قدرة الجماعات المحلية على تخطيط ووضع وإدارة استجاباتها للتصحر والجفاف، وهي تعزز مسؤولية تلك الجماعات عن إدارة أراضيها ومواردها المائية. ويتطلب هذا برامج معدة بحيث تكون موائمة للأوضاع الزراعية المناخية وللعوامل الاجتماعية والاقتصادية المحلية، إذ أن هذه الأوضاع والعوامل تحدد نوع التنمية الزراعية الأكثر جدوى. ويجري حاليا بصورة تدريجية الأخذ بنهج قائم على أساس مستجمعات الأمطار ومناطق تجمع المياه. وتختلف استراتيجيات وتكنولوجيا استخدام المياه باختلاف الأوضاع السائدة فيما يتعلق بالمهارات المحلية والأحوال الاجتماعية الاقتصادية السائدة وتبعاً للاستثمارات السائدة. ففي إسرائيل، مثلا، تسمح الطرائق الفعالة لتوزيع المياه بري التربة الجافة.

٢١ - وقد تبين أن الري بالتقطر يقلل إلى الحد الأدنى من الخسارات ومن الملوحة عند مستوى الجذور. ويمكن استخدام المياه قليلة الملوحة لسقي الأصناف التي تتحمل الملوحة، كما تستعمل المواد العضوية من النفايات الحضرية والزراعية كسماد لإعادة تأهيل التربة المتملحة. ومن الواضح أن هذه الممارسات تتوقف إلى حد بعيد على البحث والاستثمارات وقد لا تكون كلها صالحة للتطبيق في بلدان الأراضي الجافة الفقيرة. بيد أن ثمة مبادئ أساسية لإدارة الأرض والمياه يمكن أن تُستخدم لإيجاد حلول خاصة بمواقع محددة (لكنها قابلة للنقل). ويمكن ذكر المبادئ التالية:

- (أ) تحقيق أقصى فائدة من المياه المتاحة بتحسين التوزيع والتقليل من الخسارات إلى الحد الأدنى، وذلك مثلا عن طريق زيادة كميات المياه المجمعة والمخزنة، والري بواسطة الأنابيب، والري على النطاق المحلي؛
- (ب) إعادة دورة مياه النفايات من مصادر حضرية ومن مزارع تربية الماشية بعد التأكد من أن نوعيتها مناسبة للمحاصيل وللصحة البشرية؛
- (ج) زيادة قدرة التربة على الاحتفاظ بالمياه، وذلك مثلا من خلال ممارسات التجليل، وتغطية التربة، والتظليل؛
- (د) انتقاء وتطوير المحاصيل القادرة على تحمل الجفاف والملوحة، وهو أمر مرتبط بالتكنولوجيا الأحيائية، وتعزيز الأصناف المحلية والتنوع الأحيائي البيولوجي.

جيم - السياسات والعمليات التخطيطية الشاملة والمتكاملة

٢٢ - إن تصديق ١٥٩ بلدا على اتفاقية مكافحة التصحر واجب ملزم بمكافحة التصحر ومشاكل التدهور البيئي المتصلة به وبإدماج مبادرات الاتفاقية في سياسات وآليات إنمائية أوسع نطاقا. وتؤدي الوكالات الدولية، بما فيها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة التصحر والجفاف، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والفاو، واليونسكو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، دورا أساسيا في مساعدة البلدان على إعداد خطط عملها الوطنية وتنفيذ الأنشطة المتصلة بالاتفاقية. وفي معظم البلدان الموقعة على الاتفاقية، تتواصل حاليا عملية إعداد الخطط الوطنية و/أو الإقليمية و/أو دون الإقليمية بدرجات مختلفة من النتائج والتقدم. في أوغندا وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال ومالي، أكملت خطط العمل الوطنية وقد تولت تنسيقها أمانة خطة العمل البيئية الوطنية؛ وتمثل خطة العمل الوطنية في حد ذاتها الاستراتيجية الجامعة للخطط والبرامج الأخرى المتصلة على وجه التحديد بالأراضي، مثل مبادرة خصوبة التربة. وفي زيمبابوي، توفر خطط العمل البيئية للأقاليم الإطار الذي أدمجت فيه خطة العمل الوطنية. وفي إثيوبيا وبوتسوانا، توفر استراتيجيات الحفاظ الوطنية الإطار لخطة العمل الوطنية. وبما أن عملية وضع خطط العمل الوطنية ما زالت في طور مبكر، فمن الصعب تقييم الفوائد القصيرة الأجل المحرزة على الأصعدة الإقليمية والوطني ودون الوطني ومدى توافق تلك الفوائد مع الأهداف البيئية والاجتماعية الاقتصادية الأطول أجلا. وقد تم حتى الآن إحراز نتائج أكثر في تحقيق تقدم في عمليات خطط العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية مما تم إحرازه في مكافحة الفعالية للتصحر. وفي القرار ٢٢٣/٥٤، دعت الجمعية العامة للبلدان النامية المتضررة التي لم تعتمد

بعد برامج عملها الوطنية، وحيث يكون ملائماً برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية إلى أن تحاول وضع صيغتها النهائية في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٠٠.

٢٣ - وعلى نطاق عالمي، يوجد إقرار متنام بأوجه التآزر القائمة بين الاتفاقية وسائر اتفاقيات ريو. وقد وقعت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر مذكري تفاهم مع أمانتي اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية رامسار المتعلقة بالأراضي الرطبة، والمشاورات جارية مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ووضعت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر أيضاً، أو هي بصدد وضع، مذكرات تفاهم مع شركاء مؤسسين آخرين مثل الفاو واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومرفق البيئة العالمي.

٢٤ - وثمة تنوع متزايد لطرائق إنشاء الآليات لتمويل الخطط والمبادرات المتصلة بالاتفاقية. فعلى سبيل المثال، تقوم حالياً عدة من البلدان والمناخين الثنائيين والمتعددي الأطراف بالنظر في استخدام آلية مقايضة الدين مقابل البيئة لصالح الصناديق الوطنية للتصحر. بيد أن مشاكل الوصول إلى الموارد المالية ما زالت تشكل عائقاً رئيسياً بالنسبة لسكان الريف. ووفقاً لمصادر الفاو، يجري حالياً تصميم أو إنشاء صناديق وطنية للتصحر في ٢٢ بلداً في شكل مخططات للمنح والقروض الصغيرة في متناول الجماعات المحلية والمنظمات غير الوطنية والعناصر الفاعلة المحلية. ويمكن أن تعطي هذه الأدوات دفعا كبيرا لعملية تحويل النهج الاشتراكي إلى ممارسة وأن تمكن الجماعات المحلية في الماضي قدما في تنفيذ مبادراتها دون أن تنتظر موافقة الحكومات أو المناخين على الميزانيات. وتنتظر حالياً عدة وكالات تمويلية وإنمائية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي، في فرص التمويل لصغار متعهدي المشاريع. ومنذ ١٩٩٨، نما دعم مرفق البيئة العالمي إذ تحسن تحديد وتحليل الروابط بين تدهور الأرض، وإزالة الغابات، ومجالات تركيز مرفق البيئة العالمي^(١). كذلك، فإن طبيعة وظائف الآلية العالمية للاتفاقية كوسيط فيما يتعلق بمشاريع المزارع الصغيرة قد تم تطويرها.

٢٥ - إن مبدأ الاتفاقية المتمثل في تطوير الشراكات والتعاون بشأن إدارة موارد الأرض بغية تحقيق أفضل استغلال للموارد البشرية المتاحة والتقليل إلى الحد الأدنى من خطر التزاعلات على خيارات استغلال الأرض لم ينفك يشكل قوة دافعة على مختلف المستويات في عملية وضع خطط العمل الوطنية وفي تنفيذ الأنشطة المتصلة بالاتفاقية. وعلى مستوى السياسات، تعزز الحوار بين الوكالات الدولية والمؤسسات الممولة، وذلك من خلال وضع استراتيجيات متفق عليها أو تكميلية تحدد الأولويات المشتركة (أي إدماج قضايا تدهور الأراضي في مجالات تركيز مرفق البيئة العالمي)، وتحقيق تناغم إجراءات التمويل، وإنشاء آليات وشبكات

استشارية للتبادل والترويج. وعلى مستوى البحوث، أقيم عدد متزايد من الشراكات بين منظمات البحوث الدولية ومؤسسات البحث والتطوير في بلدان الاتفاقية، مثل نُظم البحوث الزراعية الوطنية. بيد أن الموارد البشرية والوسائل التقنية والمالية كثيرا ما تكون عامل إعاقة في هذه الجهود. ويوفر النهج الاشتراكي المطبق على إدارة الموارد التي تكون ملكيتها مشتركة أساسا شاملا لإقامة الشراكات على مستوى الجماعات المحلية. ونتج عن إشراك المجتمع المحلي في عملية إعداد خطط العمل الوطنية، الذي يكتسي أهمية حاسمة، ظهور الحاجة إلى التآزر على الصعيدين الوطني والدولي، وهو ما وفر الأساس لإقامة شبكة عالمية من المنظمات غير الحكومية عُرفت بتسميتها الفرنسية المختصرة RIOD (الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالصحراء).

رابعا - التحديات والأولويات فيما يتعلق بالإدارة الشاملة والمستدامة لموارد الأرض

ألف - وضع إطار شامل

٢٦ - يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تطرحها إدارة أراضي المناطق الجافة في تحديد مؤشرات موثوقة بشأن حالة التصحر واتجاهاته بغية تقييم نطاق المشكلة والتكهن بتطور الحالة ورصد الأثر الذي تحققه الاستجابات المختلفة. ومن ضمن البرامترات المادية، يشكل تدهور التربة والأرض أو فقدهما أكثر معايير التصحر موثوقية وقابلية للقياس. والغطاء النباتي، وكثافة الأصناف، وخصوبة التربة، والتحات، والتملح، ظواهر تدرج ضمن البرامترات ذات الاستعمال الأكثر شيوعا، لكن تغييرها يمكن أيضا أن يكون ناتجا عن الدورات المناخية. وينصب التركيز حاليا، بصورة مباشرة بقدر أكبر، على القضايا الاجتماعية الاقتصادية. ورغم أن المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية، مثل الهجرة ومستويات الدخل والتراعات، لا يمكن أن تكون متصلة بالتصحر وحده، فهي يمكن أن تشكل إشارات إنذار مبكرة بأن عمليات التصحر قد بدأت، ويمكن أن توفر إطارا مفيدا للرصد من أجل تقييم الأثر الذي تحققه الإجراءات المتصلة بذلك.

٢٧ - وقد صدرت عن البلدان الموقعة للاتفاقية مطالبات متزايدة بوضع منهجيات وأدوات تقييم موحدة وموثوقة يستخدمها مختلف الشركاء في عملية تنفيذ خطط العمل الوطنية/خطط العمل الإقليمية وتُتخذ نظاما مرجعيا لتخطيط وإدارة ورصد الأنشطة المتصلة بالاتفاقية. وقد أصبح هذا هدف "التقييم العام العالمي بشأن التصحر". وبالرغم من وجود اتفاق عام على استخدام طرائق مثل الاستشعار من بُعد، ورسم خرائط التربة وعمليات

الجرد المتعلقة بها، والبيانات المناخية، والإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية، والتحقق بواسطة السواتل ومن مواقع أرضية، لم تتوصل الأطراف حتى الآن إلى توافق آراء بشأن المنهجية العامة أو النطاق، أو على مجموعة مشتركة من المؤشرات المتكاملة. وفي أثناء الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف، ووجه نداء عام من أجل إدماج المسائل المتصلة بإدارة الطاقة والمياه وبالحرارة في إطار تقييمي شامل بشأن تدهور التربة. ومُنحت أولوية خاصة لوضع نُظم إنذار مبكر ولتعزيز دور المعرفة التقليدية والشعوب الأصلية في عملية صنع القرار.

باء - التركيز على "المواقع المثيرة للمشاكل" فيما يتعلق بتدهور الأراضي والمجالات المشتركة فيما بين استخدامات الأرض

٢٨ - إن الأراضي الجافة، بطبيعتها، نظم أرضية حرجة. وتزداد حدة آثار التصحر والجفاف بزيادة الضغوط على موارد الأراضي. ويمكن أن تتجلى الضغوط بطرق مختلفة وأن تتحول في نهاية الأمر إلى تضارب بين مصالح المستخدمين المختلفين. ويرد أدناه وصف أمثلة لنظم أرضية حرجة ذات صلة على نحو خاص بمناطق الأراضي الجافة.

١ - تخوم الصحاري

٢٩ - أُنجزت في العديد من مناطق الأراضي الجافة في السهل الأفريقي مبادرات لمكافحة تعدي الكتل الرملية وتوسع الصحراء، وذلك عن طريق تعزيز الحراثة الزراعية، وإدارة أراضي المراعي وتنقل القطعان، وزيادة القدرة على تخزين المياه، والحفاظ على الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للنظم الإيكولوجية للوحدات. ويجري حالياً التشديد بقدر أكبر على تحسين النظم التقليدية لإدارة الأرض وهي نظم قائمة على قدرة التنوع البيولوجي على الاستجابة لهذه الأوضاع القصوى والتكيف معها.

٢ - البيئات الجبلية

٣٠ - تمثل الجبال في مناطق الأراضي القاحلة المصدر الرئيسي للمياه بالنسبة للمناطق الموجودة في اتجاه مصاب الأنهار. ويكتسي كل تغيير في استخدام المياه في أعالي الأنهار أهمية قصوى بالنسبة للري وسائر الاستخدامات الأخرى للمياه في المنخفضات. ويجري حالياً حفظ موارد الأرض والمياه في المناطق الجبلية في مناطق عديدة (مثلاً، في غينيا لدى منبع نهر النيجر، وفي جبال الهيمالايا عند منبع نهر الهندوس ونهر غانجي) عن طريق تحسين نظم إدارة المزارع وخفض معدل إزالة الغابات. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في تقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة للجبال (E/CN.17/2000/6/Add.3).

٣ - مخزون المياه الداخلية والمياه الجوفية والأراضي الرطبة

٣١ - إن البحيرات ومخزون المياه الجوفية مصادر استراتيجية للمياه ولفرص التنمية. وتشكل المياه الداخلية وصلة بينية هامة بين الأرض والمياه قادرة على التخفيف من حدة الآثار المترتبة على التقلبات المائية المناخية. بيد أنه تم استصلاح الأراضي الرطبة لأغراض الزراعة أو التوسع العمراني في بلدان عديدة، واستُغلت موارد المياه استغلالاً مفرطاً في الري. ويمثل بحر الخوارزم في آسيا الوسطى، الذي قُلص إلى الخمس من حجمه السابق إحدى الكوارث البيئية الأكثر فداحة في السنوات الأخيرة وقد أصبح مصدر قلق عالمي بسبب ما نتج من مخاطر صعبة للبشر ومن تدمير للطبيعة.

٤ - أحواض الأنهار ومستجمعات المياه

٣٢ - يُعتبر على نطاق واسع حالياً أن النهج المتوخاة فيما يتعلق بالنظم الإيكولوجية الكلية والجزئية تسهّل التقاسم العادل لموارد المياه. وهذا هام بصفة خاصة بالنسبة لأحواض المياه الدولية. ويعزز النهج المتكامل أيضاً رصد ومراقبة التفاعلات بين أعالي الأنهار والمناطق الواقعة في اتجاه مصابها، واستنباط خيارات فيما يتعلق باستخدام الأرض تجمع بين الحفظ والإنتاجية المتزايدة.

٥ - المناطق الساحلية

٣٣ - إن ضغوط النمو السكاني والهجرة من الأرياف على موارد الأرض والمياه تكون حادة بصورة خاصة في المناطق الساحلية. وتواجه النظم الإيكولوجية الطبيعية - - ومنها مثلاً الأراضي الرطبة، ومصاب الأنهار، والدلتا، وأشجار المنغروف، والكثبان - - مشكلة تنافس استخدامات عديدة للأرض والمياه، من قبيل التنمية الحضرية والصناعية، والزراعة، والاستنبات المائي، والسياحة. وقد تم التصدي لهذا السطح البيئي للأرض والمياه في مناطق عديدة، بما في ذلك مناطق الأراضي الجافة. وطُبّق نهجاً لإدارة الكاملة للأقاليم/المناطق الساحلية على نطاقات متنوعة وبإمكانهما أن يحققا أهدافاً إنمائية مختلفة مع وضع المسائل الأخرى في الاعتبار. ومن بين الأهداف الرئيسية لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة الأرضية، الذي اعتمد في عام ١٩٩٥، تحديد مصادر التلوث الأرضية المختلفة (بما فيها المغذيات والترسبات) ومنع تدهور البيئة البحرية. وتقوم حالياً أمانة برنامج العمل العالمي، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بإنشاء آلية غرفة مقاصة.

٦ - الغابات

٣٤ - عادة ما تكون موارد الأشجار نادرة في مناطق الأراضي الجافة، ويهددها الطلب على منتجات الخشب، وخشب الوقود للأسر المعيشية، والمأوى والعلف للحيوانات،

والحراجه الزراعية. وبغية التخفيف من الضغط على الغابات وموارد الأشجار، يجب استحداث بدائل للممارسات غير المستدامة (مثل مصادر الطاقة غير الخشبية، والأفران المحسنة في الأسر المعيشية). كما يجب تعزيز الوظائف المتعددة لموارد الغابات ودعمها من خلال الحفاظ على الموارد نظرا للفوائد التي تجنيها منها الزراعة، فضلا عن المصالح الأخرى الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية والبلدان المعنية. (انظر E/CN.17/2000/6/Add.1 بخصوص مكافحة التصحر). وتحظى الحاجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية ذات الغطاء الحراجي الضعيف وأنواع الغابات الفريدة بتشديد أكبر، لا سيما من جانب المنبر الحكومي الدولي للغابات التابع للجنة.

جيم - مواجهة تحديات زيادة الضغط والطلبات المتنافسة على موارد الأرض

٣٥ - إن التحدي الرئيسي في معالجة النظم الحرجة للأراضي يتمثل في وضع إطار عمل متكامل للآليات التقنية والاجتماعية والاقتصادية وعلى مستوى السياسات تمكن صانعي القرارات والأطراف المؤثرة من استباق الضغط المتزايد والاستجابة له. وينبغي لهذه البيئة التمكينية أن تضع في الاعتبار بالخصوص العناصر التالية:

(أ) ملكية الأرض وسلامتها: تثبيت ملكية الأراضي وحقوق الاستعمار (بما فيها الموارد المشتركة) شرط مسبق للنهوض بمفهوم الأرض بصفتها موردا قابلا للتجديد وحيويا بالنسبة للمزارعين والمجتمعات المحلية الريفية؛

(ب) السلامة الاقتصادية على المدى البعيد: يجب منحها لمستخدمي الأرض. ويجب أن ترافق سياسات تجارية ومالية وضريبية داعمة تعزيز الممارسات الجيدة. ذلك أن المزارعين لن يتوخوا الاستثمار في استغلال أراض أفضل للأرض ما لم تكن الفوائد الناتجة عن ذلك مقدرة ومستوعبة بشكل كامل؛

(ج) بروز الفوائد: يجب التشديد عليها في النهوض بالممارسات السليمة. وتشمل الفوائد الاقتصادية والاجتماعية، مثل زيادة الدخل، والتقاسم العادل، وتحسين سبل العيش، وتماسك المجتمع المحلي والأسرة، فضلا عن الفوائد البيئية؛

(د) تمكين أصحاب المصلحة ومشاركتهم: يجب تحديد أدوار أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم بشكل واضح، لا سيما بالنسبة إلى إدارة الموارد المشتركة وكلما كانت التفاعلات مع مستخدمي الأرض والجهات الفاعلة الأخرى أساسية من أجل استدامة نظام الأرض بأكمله مثل العلاقات في طوري ما قبل الإنتاج/ما بعد الإنتاج واتفاقات الإنتاج والتسويق؛

(هـ) التكامل بين السياسات الوطنية والمبادرات المحلية (التبعية): ييسر إنشاء مناهج للحوار وآليات للتشاور لا مركزية التحانس والتكامل بين الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل والاستجابات المحلية. وينبغي للسياسات وكذلك التشريعات أن تعزز التكامل في عملية صنع القرار وفي تحديد مسؤوليات وأدوار سليمة.

الحواشي

- (١) تتبين الطبيعة العالمية للمشكلة في حقيقة أنه يجري حاليا إعداد نص مرفق إقليمي إضافي خاص بالتنفيذ في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.
- (٢) ماهندرا شاه وموريس سترونغ، "الأغذية في القرن الحادي والعشرين"، من مجموعة مؤلفات "تكريس العلم لأغراض الزراعة المستدامة"، (الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية ١٩٩٩)، الصفحتان ٦٣ و ٦٤ (من النص الانكليزي).
- (٣) مبادرة تغير استخدامات الأرض وغطاء الأرض مبادرة مشتركة بين البرنامج الدولي للغلاف الجوي - الغلاف الجوي، وبرنامج الأبعاد الإنسانية الدولي المعني بالتغير البيئي العالمي. ولهذه المبادرة المتعددة التخصصات ثلاثة مجالات تركيز رئيسية: ديناميات استخدام الأرض، وتغيرات غطاء الأرض، والنماذج الإقليمية والعالمية.
- (٤) انظر مثلا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للأراضي الجافة، والبحر الأبيض المتوسط، والمناطق القاحلة وشبه القاحلة، وأراضي المراعي، والسافانا: الخيارات المتاحة لوضع برنامج عمل نيروبي، ١٩٩٩.
- (٥) تقوم بتنفيذ هذا الرصد العام العالمي، وهو جزء من الوسائط الرقمية للفاو بشأن الأراضي والمياه، مجموعة من وكالات البحث والتطوير الدولية والوطنية.
- (٦) انظر مثلا، تقرير الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية (3)/20 (ICCD/COP و Add.1).
- (٧) استحدثت الفاو وإيطاليا، بصورة مشتركة، خدمة توفير معلومات وبيانات على الإنترنت فيما يتصل بالتصحّر. انظر www.fao.org/desertification.
- (٨) على سبيل المثال، الحفظ المحلي للمياه والتربة في أفريقيا، وهو مشروع للفاو ينفذ حاليا في إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وتزانيا وتونس وزمبابوي والكاميرون وتموله حكومة هولندا.
- (٩) مكتب الفاو دون الإقليمي لأفريقيا الجنوبية والشرقية "التخفيف من حدة آثار الجفاف ومنع حدوثه - منظور طويل الأجل" (روما، ١٩٩٩).
- (١٠) تتمثل مجالات تركيز مرفق البيئة العالمي في تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وحماية الأوزون، والمياه الدولية.